دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	نظرية النظم و دراسة المنظمات الدولية
المصدر:	المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
الناشر:	منظمة اليونسكو
المؤلف الرئيسي:	كلنز، بيير دى سنار
مؤلفين آخرين:	البهنسي، محمد(مترجم)
المجلد/العدد:	ع 138
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1993
الشهر:	نوفمبر
الصفحات:	15 - 24
رقم MD:	345806
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	نظرية النظم، المنظمات الدولية، الحرب الباردة، مجلس الأمن الدولي، الديون الخارجية، السياسة الخارجية، النظم الاقتصادية، اقتصاديات الأسواق، العلاقات الدبلوماسية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/345806

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

نظرية النظم ودراسة المنظمات الدولية

Pierre de Senarclens

پيير دو سينارکلنز

أصبحت المنظمات الدولية ، منذ الحرب العالمية الثانية ، ظاهرة واسعة الانتشار بدرجة متزايدة ، كما أن عددها وتنوعها أخذا يتسعان اتساعا سريعا وخاصة منذ الستينات . وبانتهاء الحرب الباردة وماصاحبها من تقلبات وثورات أساسية ، تركزت أضواء الأحداث الدولية المعاصرة على الأمم المتحدة ، وذلك نتيجة للدور الجديد الذى كلف به مجلس الأمن فى حرب الخليج ، وعدد من عمليات حفظ السلام التابعة له وأهميتها المتزايدة ، لاسيما فى السلفادور، وكمبوديا ، ويوغوسلافيا ، ونطاق المساندة التى يقدمها ، جنبا إلى جنب مع مكتب المفوض السامى للاجئين التابع للأمم المتحدة بالنسبة للعمل الانسانى فى الصومال وكردستان . ومن ناحية أخرى ، فإن المؤسسات التى أنشئت فى بريتون وودز فى الثمانينات ، مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، كان لها تأثير حاسم على إدارة ومعالجة مشكلات الديون وتنفيذ برامج لتعديل الهياكل الاقتصادية . وقد أدى بها هذا إلى أن تقوم بدور سياسى هام ، مما أثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول كثيرة فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا ، بل وبصفة أعم على نمط العلاقات بين الشمال والجنوب بأسره . كما أن منظمة الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة (الجات) أصبحت بؤرة اهتمام مفاوضات جولة أوروجواى ، التى تعتبر مفاوضات حاسمة بالنسبة لمستقبل الاقتصاد العالمى ، وبالتالى بالنسبة للاتجاه المستقبلى للعلاقات الدولية . وفضلا عن ذلك ، فإن مؤسسات المجموعة الأوربية غارقة فى خضم عملية للوحدة الاقتصادية والسياسية مما يسفر عن إحداث تغير بعيد المدى فى العلاقات الدولية الحالية ولابد من الاعتراف من أن السياسة العالمية تقرر حاليا بدرجة متزايدة فى الساحات التى تمثلها المنظمات الدولية أو من خلال مفاوضات متعددة الأطراف أنشأتها هذه المؤسسات ، إذ تلجأ إليها الحكومات على نحو أكثر وأكثر سعيا للأمن، وإيجاد حلول لمشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية ، وطلبا للمساعدة فى معالجة التحديات الانسانية والبيئية الجديدة .

مجال للدراسة مهمل

ومما يدعو إلى الغرابة مع ذلك فإن دراسة المنظمات الدولية لم تسفر عن أي تقدم على مدى العقود القليلة الماضية . فعندما أنشئت الأمم المتحدة لأول مرة كتب عدد وفير من البحوث الفقهية عن هذا النظام وهيئاته ووكالاته المختلفة ، وكان مؤلفو هذه البحوث يميلون إلى انتهاج منحى قانونى . وفى خلال الخمسينات ، أثارت نظريات الوحدة والتكامل التى أوحت بها النزعة العملية والنفعية شيئا من الاهتمام فى نفس الوقت الذى ظهرت فيه منظمات التعاون الاقليمى فى أوربا . ولكن هذا الاتجاه البحثى أخذ يخمد شيئا فشيئا ، ولم تتمخض النظرية العملية النفعية عن شيء جديد فى السنوات الأخيرة ، إن دراسات التكامل الأوربى عادة ماتكون وصفية وذات توجه تنظيمى فى شكل مؤسسات ، وذلك على الرغم من الخطوات الهائلة التى تحققت فى هذا المجال. وربما ساد التوقع فى السبعينات أن يثير تزايد عدد المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية اهتماما أكبر بهذه المؤسسات على ضوء اعتماد العالم على بعضه البعض والمناقشات الدائرة

پيير دى سينارکلنز : هو أستاذ العلاقات الدولية بجامعة لوزان بسويسرا . ويعمل حاليا سكرتيرا تنفيذيا للجنة المستقلة للسكان ونوعية الحياة التابعة لليونسكو ، وعنوانه : 1, rue Miollis, 75732 Paris CEDEX 15,, France. ولقد كان مديرا لشعبة حقوق الانسان والسلام التابعة لليونسكو فى الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٣ وأحدث مؤلفاته هى : أزمة الأمم المتحدة (١٩٨٨) ، السياسة الدولية (١٩٩٢) ، من بالتا إلى الستار الحديدى (١٩٩٣) .

ترجمة : محمد البهنسى

حول النموذج «الواقعى» . ولكن لايمكن القول بإن هذا قد أدى إلى إعادة تنشيط الدراسات المتعلقة بالمنظمات الدولية(١) .

وإن فحص كل ماكتب عن سوسيولوجيا العلاقات الدولية ، بما فى ذلك الكتابات التى يألف الباحثون الانجلو-ساكسون انتاجه بوفرة ، لايسلم إلى أى مفهوم أو اتجاه للبحث بحيث يلقى ضوءا جديدا على طبيعة وظهور هذا المؤسسات وتطورها . ومن الممكن فى هذه الأيام أن يتصفح المرء الدوريات الرئيسية التى تتناول العلاقات الدولية ، بدون أن يقف على أية محاولة لتحليلها من وجهة نظر العلم السياسى ، كما أن المؤلفات التى تدور حول المنظمات الدولية تتخذ منهجا تاريخيا ووصفيا ومعياريا . وتحتوى الكتب الجامعية عادة على مناقشة لنشأة ونمو المنظمات الدولية ، ورموزها التنظيمية ، والأفكار التى تدور حول «وظائفها» المختلفة . ولامناص من الاشارة هنا إلى مؤلف «ميترانى» Mitrany ، إلا أن التحليل السياسى فيه بدائى للغاية ولايكاد يسهم بشىء جديد .

وهناك عدد من التفسيرات الممكنة لهذه المنطقة التحليلية التى يكتنفها عدم الوضوح ، وأبرز هذه التفسيرات هو شيوع وهيمنة المنهج «الواقعى» فى دراسات العلاقات الدولية ، ولهذا النموذج عادة بحوث مركزة وبخاصة عن دور الدول فيما يختص بالأضرار التى قد تنجم عن هذه المنظمات الدولية والذى نظر إليه باعتباره دورا لايعتد بأهميته السياسية . ونظرا لأن إطار هذا المفهوم قد أقيم متعارضا مع المنهج المؤسساتى والقانونى التقليدى ، فإنه استبعد المنظمات الدولية من نطاقه ، تاركا وصف تطورها ، وهياكلها ، وتفويضاتها ، وممارساتها العملية لفقهاء القانون أو المؤرخين . وفى المقابل ، فإن علماء السياسة المهتمين بهذه المؤسسات ، كثيرا مايظهرون انحيازا «مثاليا» يحول بينهم وبين معالجة التعقيد التام للموضوع، وكما لو كانوا يخشون أن يصرفهم هذا عن دورها كمؤسسات تضع المعايير وتحقق السلام أو يقللون من جدواها . ومما يدعو إلى التناقض ، أن المنهج العملى أو النفعى رغم اعتماده على علم السياسة . قد عزز هذا الانحياز «المثالى» ، وذلك بافتراض أن المنظمات الدولية تقوم بدور مفيد فى دعم وتقوية التعاون الدولى وإدارة برامج التعاون التى تحتاج إليها الدول . ونتيجة لذلك . فإنه يكاد لايعلق أية أهمية على اختلالها الوظيفى الداخلى أو انحرافاتها عن التفويضات المكلفة بها لدرجة أن مايكتب عن المنظمات الدولية ، حتى فى أيامنا هذه ، يستند عادة إلى تكرسها وتفانيها من أجل السلام والتعاون الدولى ، رغم أن هذا لايزال فى حاجة إلى البرهنة العملية ،و من ثم فإن هذا الانحياز المعيارى يحول دون التحليل الموضوعى . وهذا ينطبق بحق وبصفة خاصة على دراسات نظام الأمم المتحدة، إذ تقدم تحليلات مؤسسات بريتون وودز بصفة عامة سلسلة واسعة من الآراء الأكثر انتقادا . وفوق هذا كله ، فإن المجموعة المتنوعة والواسعة للمنظمات الدولية وتفويضاتها ، بل وتعقد طرائقها ووسائلها العملية ، لاتجعل دراستها المنهجية والمنظمة أمرا يسيرا ، وحتى الآن لازالت المحاولات قليلة نحو انتهاج أساس نظرى متسق للقيام بمثل هذه الدراسة . فهذه المؤسسات تبدو مثل «صناديق سوداء» ، يتحكم فى أعمالها ووظائفها الداخلية آليات بيروقراطية تقليدية لاتسمح بأية عناية خاصة . وأخيرا وليس أخرا، فإن سوسيولوجيا العلاقات الدولية لاتزال خاضعة لتأثير كبير من جانب أعمال الباحثين الانجلو-ساكسون ، الذين أقاموا علاقات وثيقة مع المؤسسة السياسية ، وخاصة فى الولايات المتحدة . ومن ثم فإن التناقض فى دراسات المنظمات الدولية يعكس ويعبر عن انعدام اهتمام الدوائر الأمريكية الحاكمة بهذه المؤسسات ، وخاصة بتلك التى تنتمى إلى نظام الأمم المتحدة . فدوائر البحث الأمريكية سريعة التأثر للغاية بصفة عامة بالأنماط والأشكال الفكرية، ومن ثم فإن المفاهيم أو الأفكار التى يطرحها حفنة من أعضاء هذه الدوائر سرعان ماتصبح على الفور النقطة المحورية المحتمة لجميع مشروعاتها البحثية . ومن خلال مثل هذا المنظور ، فإن الموضوع الرئيسى لدراسة العلاقات الدولية هو سياسة واستراتيجية الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة ، أول نشاط وعمل كيانات غير رسمية ولكنها تعبر عن الهيمنة الامريكية ، وذلك مثل الشركات عبر القومية ومؤسسات بريتون وودز . وعلاوة على ذلك ، فإنه لابد من القول بأن المنظمات الدولية نفسها كثيرا ماتلجأ إلى باحثى العلوم الاجتماعية ، وبذلك تخلق نوعا من التبعية التى يمكن أن تقوض الدقة العلمية للبحث الذى يتم انتاجه عن هذه المؤسسات .

نظرية النظام

إن الأسس التى تطورت على أساسها مجلة «التنظيم الدولى» فى الولايات المتحدة ، تعد مؤشرا جليا لتناقص الدراسات التى تقدم على وجه الخصوص تحليلا سياسيا للمنظمات الدولية . فقد أنشئت هذه المجلة فى عام ١٩٤٧

التوقيع على اتفاقية بريتون وودز ، الولايات المتحدة ، يوليو ١٩٤٤ . مؤتمر بريتون وودز ، الذى اشترك فيه ٤٤ حكومة، أعد مشروعات لانشاء البنك الدولى للانشاء والتنمية (البنك الدولى) وصندوق النقد الدولى .

لدراسة ظاهرة التنظيم فيما بين الحكومات . وكانت تضم فى ذلك الوقت قسما يستعرض نشاطات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الأخرى . غير أن هذه القسم توقف عن الظهور فى السبعينات ، عندما بدأت المجلة تغفل وتهمل دراسة المنظمات الدولية وتقوم - مما يدعو إلى التناقض - بدور بارز فى تأمل عملية التحول المؤسساتى المتزايد للعلاقات الدولية ، حيث كلفت فى السبعينات بأفكار طريفة ومثيرة للاهتمام حول الظواهر القومية وتزايد اعتماد المجتمع الدولى على بعضه البعض . وأطلقت المجلة مفهوم «النظام» وأدت إلى ظهور فيض من الأبحاث حول هذا الموضوع . كما حاولت المجلة أيضا تحديد الظروف الاقتصادية والسياسية التى يمكن فيها استنباط ووضع المبادئ ، والقواعد ، واجراءات اتخاذ القرارات التى تحكم العلاقات بين القوى الدولية الرئيسية الفاعلة والمؤثرة .

وامتدادا لهذا المنهج ، قام بعض الباحثين بفحص ودراسة ظاهرة تعددية الجوانب multilateralism ، وهى النظرية التى كان من المفترض أن تلقى الضوء على مجموعة متنوعة وواسعة لآليات التعاون الدولى .

إن برنامج الأبحاث الذى دارت رحاه من خلال هذه المناهج النظرية قد تميز بسمة التأكيد على أهمية العلاقات التعاونية بين الدول فى مجال العلاقات الدولية واجراء أول دراسات فى هذا المضمار .وهذا يدل بصفة عامة على أن للمؤسسات تأثيرا إيجابيا على اتجاهات السياسة الدولية . وقد أوضح «رجى» Ruggie مؤخرا أنها ساعدت فى «تثبيت» نتائج وعواقب تفكك الامبراطورية السوفيتية ، وأشار إلى خمسة عشر «تجمعا متعدد الجوانب» على الأقل، اشتركت فى عملية تشكيل المصير الجماعى للقارة

الأوربية(٢) . تقدم المؤسسات هيكلا بنائيا مستقرا نسبيا للعلاقات الدولية ، يسمح للقوى الفاعلة المختلفة أن تفكر فيما عسى أن تكون عليه مواقف كل منها ، وأن تتبادل المزيد من المعلومات حول الموضوعات التى تشكل قوام التعاون . ورغم أن النظام الدولى يقوم على أساس مبدأ سيادة الدول ، فإنه يتعين على الدول أن تلعب بموجب «قواعد اللعبة» التى وضعتها أو قبلتها هذه الدول نفسها. وذلك على أساس المجازفة بفقدان الحقوق والامتيازات التى تتمشى مع الالتزام بهذه القواعد . ومن ثم ، فإن الأمر يصل إلى النقطة التى تقوم عندها هذه المؤسسات على نحو دائم بدور فى السياسة الدولية ، والتى تجد عندها الدول ، أنه من العسير عليها تغيير أو نبذ ما أصبح عتيقا أو عائقا(٣) . وسبب صعوبة تحقيق هذه التغيرات هو أنه لابد من التفاوض بشأنها بين ممثلى الدول والذين تتباين أهدافهم وتختلف إلى حد كبير بقدر اختلاف وتباين وجهات نظرهم العقائدية والسياسية . وهكذا ، فإن دراسة العلاقات الدولية لايجب أن تكون مقصورة على تحليل علاقات القوة على نحو ماكان يميل «الواقعيون» إلى الاعتقاد به .

وصحيح أن هذا المنحى النظرى يؤكد على أهمية المؤسسات الدولية ، ولكن بدون أن يحاول تحديد مكوناتها الرئيسية . ويتجلى هذا النقص جلاء صارخا بصفة خاصة فى نظرية النظام ، التى حجب تحليلها للمؤسسات جانبا رئيسيا لدورها السياسى . وفى حقيقة الأمر ، فإن مفهوم النظام كما يستخدمه خبراء هذا المنهج ، لم يكن أمرا محددا تحديدا واضحا ، مما أدى بالضرورة إلى الحيلولة دون إعادة تقويم المنظمات الدولية ، وذلك لأن تعريفات مفهوم النظام تشمل مجموعة من الموضوعات المختلفة التى تعكس وتعبر عن معان شتى ومختلفة .

والمعنى التقليدى لنظام الحكم هو «طريقة لادارة وحكم مجتمع ما» . فنحن نتحدث عن نظام ليبرالى أو استبدادى عندما نحدد نظام الشرعية وأشكالا محددة للتنظيم الاقتصادى ، والاجتماعى ، والسياسى . وأما بالنسبة لاستخدام وفر ، أكثر تقييدا ، فإن نظام الحكم يعرف بأنه «مجموعة من النصوص القانونية أو الادارية لتنظيم مؤسسة ما»(٤) . وإذا ماتحول مفهوم نظام الحكم إلى دراسة السياسة الدولية ، فإنه يكن تعريفه على أنه مجموعة المبادئ ، والقواعد ، والممارسات السياسية التى تؤلف الإطار التنظيمى (المؤسساتى) لنظام اقليمى أو عالمى أو شكل آخر من الأشكال المحددة غاية التحديد للتعاون مثل تلك التى تنشئها معاهدات دولية . وللأسف الشديد ، فإن واضعى نظريات نظم الحكم لم يفعلوا شيئا للحد من التداخل والخلط بين هذين المعنيين . وإن التعريف الأكثر شيوعا لنظم الحكم هو ذلك الذى وضعه كراسنر Krasner ، إذ يقول : «إن نظم الحكم هى مجموعات من المبادئ والمعايير والقواعد الضمنية أو الصريحة واجراءات واتخاذ القرار التى تدور حولها توقعات القوى الفاعلة فى منطقة معينة من العلاقات الدولية»(٥). أما «يونج» Young فيعرفها بإنها : «مؤسسات اجتماعية تحكم تصرفات وأفعال هؤلاء المشتركين فى نشاطات أو مجموعات من النشاطات التى يمكن تحديدها»(٦) . بينما نجد «رجى» يصف نظم الحكم بإنها «لغة الفعل الرسمى للدولة»(٧) . ويرى كتاب آخرون أنه عندما تبدى الحكومات قدرا ما من الاتساق فى سلوكها الدولى ، فإنه يجب أن يكون هناك بعض المبادئ ، المعايير ، أو القواعد التى تفسر هذا الاتساق(٨) . ومن ناحية أخرى ، فإن مصطلح نظام الحكم يستخدم أيضا للدلالة على «قواعد اللعبة» فى مؤسسة مابذاتها .ومن ثم ، فإنه يمكن القول بإن المبادئ . والمعايير تشكل السمات الجوهرية لنظام ما من نظم الحكم ، بينما تكون الاتفاقيات واجراءات اتخاذ القرار سمات ثانوية يمكن أن تتغير بدون التأثير على جوهر تلك المؤسسات .

ومع ذلك ، فإن هذه التعريفات تنطوى على عناصر كثيرة متنافرة ، مما ينتج عنه استخدام المصطلح بحيث يشمل ظواهر ليست متماثلة - أى مثل الاتفاقات بشأن أى شىء وابتداء من الحيتان حتى النظم الاقتصادية أو السياسية . ومن ثم ، فإن المؤلفات التى تتناول النظم الدولية تشمل سلسلة واسعة من الموضوعات المعقدة مثل حقوق الانسان ، والامن ، والتجارة ، والمالية ، والعملة . ويبدو أن معظم مؤلفيها يميل إلى اتخاذ تعريف تقييدى لمفهوم نظام الحكم ، نظرا لأنهم يربطونه بمجالات محددة للعلاقات الدولية ، وهذا من شأنه نظريا أن يحول دون التداخل مع التعريف الشامل الذى يعبر عن فكرة النظام الاقليمى أو النظام العالمى . وعلى سبيل المثال ، فإن يونج يوضح بجلاء أن فكرة «النظام الدولى» يجب ألا تتداخل مع فكرة نظام الحكم ، وذلك نظرا لأن فكرة النظام الدولى تصف إطارا تنظيميا (مؤسساتيا) يحكم أعضاء المجتمع الدولى أو على الأقل الغالبية العظمى منهم فى سلسلة كاملة من المجالات .ومع ذلك ، فإن أى نظام اقتصادى دولى قائم على أساس اقتصاد السوق ، يشكل فى رأى يونج الاطار العام لترتيبات تنظيمية (مؤسساتية) دولية أكثر تحديدا ، أى نظم تحكم التجارة الدولية أو

المبادلات النقدية(٩) . غير أن هذا التمييز ، فى حقيقة الأمر ، غامض ويعيبه أنه لايسر إمكانية تمييز الترتيبات المؤسساتية المتعلقة بالنظام الدولى وحده دون غيره ، إذ أن المبادئ والمعايير الى تحكم الاقتصاد الدولى والهياكل المؤسساتية المقامة لهذا الغرض ، يمكن اعتبارها مكونا رئيسيا للنظام الدولى ، مثلها فى ذلك فى مثل وجود الدول المستقلة ذات السيادة ، ووجود آليات التعاون الدولى التى تحكم العلاقات بينها .

كما أنه ليس يسيرا أن نميز النظم ذات المؤسسات المتعددة الجوانب ، وخاصة إذا ماتبعنا مايذهب إليه «كيوهين» Keohane الذى يعرف مثل هذه المؤسسات بأنها «مجموعات من القواعد الدائمة والمترابطة ، رسمية وغير رسمية ، تحدد الأدوار السلوكية وتقيد النشاط وتشكل التوقعات» . ومع ذلك ، فإنه لمن الغرابة أن يستطرد «كيوهين» قائلا إن المؤسسات متعددة الجوانب قد تتخذ شكل النظم الدولية - أى مؤسسات لها قواعد صريحة متفق عليها من جانب الحكومات ، وتتعلق بمجموعة بعينها من القضايا فى العلاقات الدولية - أو تنظيمات بيروقراطية تحدد أدوارا وظيفية محددة للعاملين بها(١٠) . وفضلا عن ذلك ، فإننا - مثل شخصية السيد/ جوردان فى مسرح موليير الذى كان يثرثر بلا جديد يضيفه دون أن يدرس ، نعلم الآن ، إلى جانب عدد من علماء السياسة الأمريكيين ، أن العلاقات الدولية تميل نحو اتخاذ شكل متعدد الجوانب وأن مفهوم تعددية الجوانب يمكن أن يلقى الضوء على ديناميات العلاقات الدولية(١١) .

ومن الجلى أن استخدام هذه المفاهيم المختلفة التى كثيرا ماتتداخل مع بعضها البعض ، تعكس قدرا كبيرا من الحيرة الفكرية والخلط بين الأمور ، إذ أن المشكلة فى هذه التعريفات هى مفهوم علم السياسة نفسه . فإن محاولة نحت المجال الذى تشمله المؤسسات داخل تنوع لامحدود من النظم تميل إلى خلق تقسيمات مصطنعة وتعسفية بين مجالات للنشاط متشابكة تشابكا وثيقا ، خاصة وأن تعريف النظم لايميز بين المبادئ والمعايير المتعلقة بالعناصر الرئيسية المكونة للنظام الدولى والترتيبات المحددة الناجمة عنها .وعلى سبيل المثال ، فإنه تجدر الاشارة فى هذا الصدد إلى نظام اتفاقية «الجات» GATT ، حيث نجد أن الاتفاقات الفعلية تختص فى الأساس بالقواعد والاجراءات التفاوضية القابلة للتغير على نحو دائم على أية حال ، إلى الحد الذى تكون عرضت معها للشك فيما إذا كان يمكن القول بالفعل بأنها نظام على الاطلاق .

ومن ثم ، فإن الاشارة إلى «الجات» كنظام يبدو الآن مشارا للريب والأخذ والرد ، طالما أن جولة مفاوضات أوروجواى الطويلة والممتدة لاتدل على أزمة المبادئ الليبرالية بقدر ما تدل على مرارة وقسوة الصراعات السياسية التى يفجرها التطبيق العملى لهذه المبادئ العامة على نطاق العالم ، وخاصة عندما لاتحظى هذه القواعد - بعكس ماقد توحى به تحليلات نظام «الجات» - بالاحترام والالتزام بها بضعة عامة .

وينطبق نفس الشىء على النظم النقدية والمالية التى تشكل جزءا من نظام ليبرالى تتمتع مبادئه ومعاييره باستقرار نسبى ، مع أن قواعده واجراءاته العاملة كثيرا ماتتنوع وتتباين . ولايتعين على المرء بالضرورة أن يوضح ويفسر القضايا التى تنطوى عليها العلاقات الدولية من خلال تحديدها وتعريفها بأنها نظم ، طالما أن هذا المفهوم - فيما نحن بصدده - يشتمل على مبادئ مشروعية مستقرة، هى مبادئ الاقتصاد الرأسمالى الليبرالى ،ومجموعة من الاجراءات العملية الفعالة المتنوعة والمتناقضة فى بعض الأحيان .

كما أنه ليس من المتفق عليه أن مفهوم النظام يمكن استخدامه لوصف عمليات التعاون المثقلة بالصراعات والتى تنشأ نتيجة لأمور متعلقة بالأمن ، بل إن مصطلح «نظام حقوق الانسان» يعتبر وصفا أقل ملاءمة لبيانات الأمم المتحدة واتفاقاتها واجراءاتها المتعلقة بالموضوع ، وذلك لأنه إذا كان هناك مجال تتعرض مبادئه ومعاييره للنقد والهجوم على الدوام ، والذى تقع قواعده واجراءاته تحت رحمة السياسة الدولية بكل صراعاتها العقائدية أو الثقافية ، فهو مجال حقوق الانسان .

وطالما أن مصطلح «النظام» ليس معرفا تعريفا واضحا ، فإن الباحثين يستخدمونه استخداما يجعله شغلهم الشاغل للبرهنة على أن موضوع دراستهم المحدد يتطابق مع التعريف المعتاد لكلمة «نظام» ، وماعليهم بعد ذلك إلا أن يستطردوا فى وصف سماته وخصائصه الرئيسية ، وهى - كقاعدة عامة - خصائص معروفة جيدا ولايلقى عليها مفهوم كلمة «النظام» أى مزيد من الضوء . وهناك نوع آخر من التحيز فى هذه البحوث ، وهى أنها تكرس جزءا لابأس به من منهجها للبحث عن روابط بين النظم وهيمنة الدول الكبرى ، ولاسيما هيمنة الولايات المتحدة . ورغم أن هذا النهج مثير للاهتمام على نحو لايمكن انكاره . إلا أنه

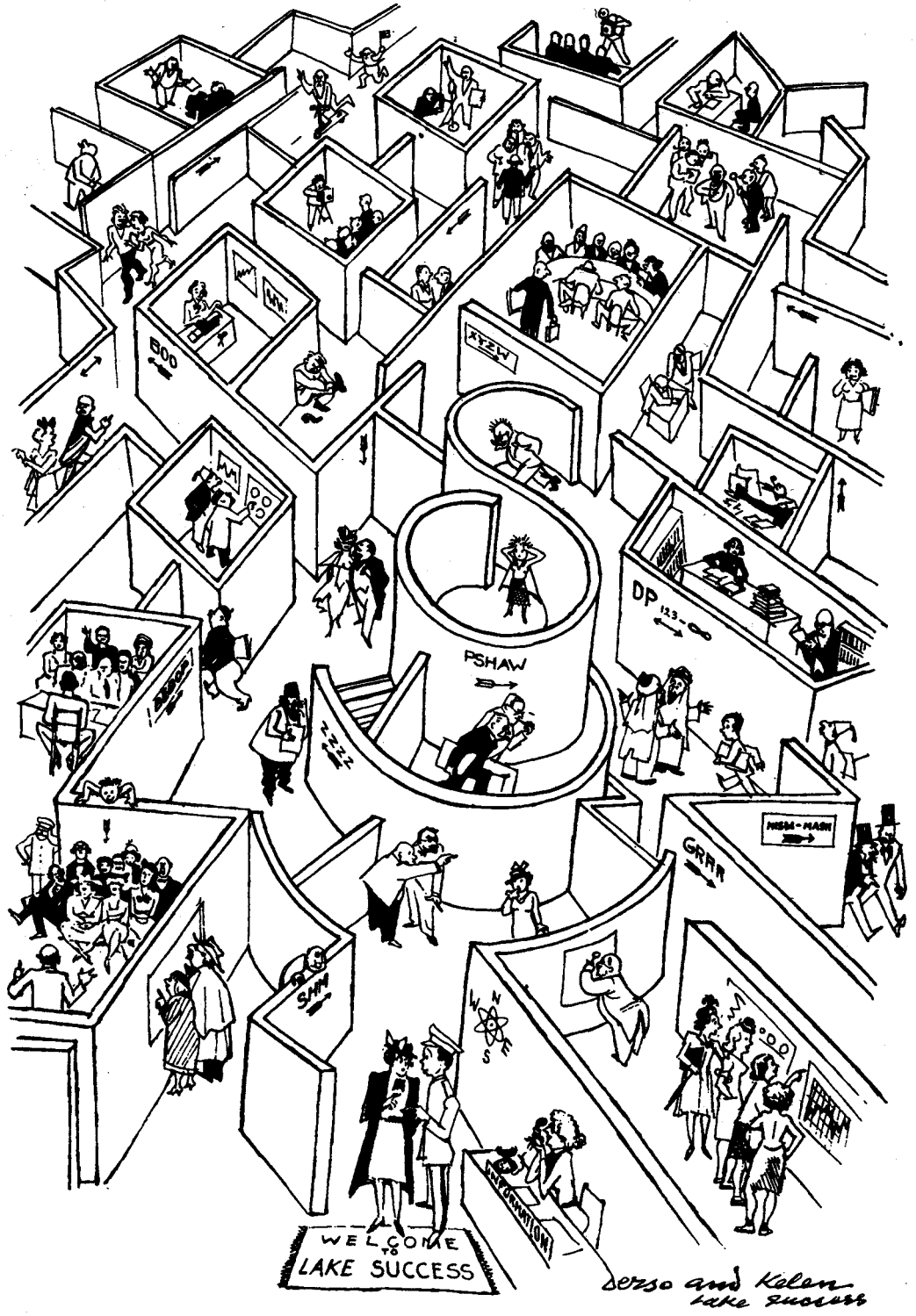

رسم كاريكاتورى يصور جماير وسكوب سپيرى فى بحيرة ساكسيس ، لونج أيلاد بالقرب من نيويورك حيث أقامت الأمم المتحدة مؤقتا فى ١٩٤٦ - ١٩٤٧ .

لاينطوى على أى جديد بالنسبة لهؤلاء الذين على دراية بالبحوث التى أجريت على سوسيولوجيا المعايير والمؤسسات .

ولاريب فى أن المؤلفات التى تناولت موضوع النظم تكون قد أسهمت اسهاما بارزا فى دراسة العلاقات الدولية لو أن تحديثها لأسلوب تحليل المؤسسات كان أكثر دقة وتمحيصا من وجهة نظر علم السياسة . ومن ثم ، فإنه بذلك كان لابد أن يفضى إلى نظرة جديدة عند دراسة الآليات السياسية والادارية ، على المستوى القائم بين الحكومات والمستوى القومى ، وذلك لأن النظام الدولى والنظم الأخرى الناجمة عنه تعتمد فى حقيقة الأمر على التفاعلات التى بين عمليات اتخاذ القرار فى الدولة ونظام التعاون القائم بين الحكومات والذى يستند فى الأساس على أسس النظام الدولى ، وبالتالى أيضا على التفاعلات بين البيروقراطيات القومية والدولية .

والواقع أن المؤسسات تلعب دورا أكثر أهمية فى العلاقات الدولية وفى السياسة المحلية على السواء ، ومن ثم فإن السيطرة عليها آخذة فى أن تصبح عنصرا فى الصراع من أجل السلطة ، لابين الحكومات فحسب بل وأيضا بين القوى الفاعلة الدولية الأخرى ، وبصفة أخص الهيئات عبر حدود القومية والمنظمات الأهلية الأخرى . ومن ثم ، فإن المنظمات الدولية فى حقيقة الأمر تهيئ الساحة لهذه الصراعات السياسية . وفى عالم تجرى فيه معظم المفاوضات المتعددة الجوانب والعلاقات السياسية عبر القومية ، فإن الحاجة إلى تحليل أكثر دقة لهذا الظواهر تصبح الآن مسألة ملحة .

ومما يؤسف له ، بل ويدعو إلى التناقض ، هو أن واضعى نظريات النظم يميلون إلى اغفال المنظمات الدولية . وهاهو كيوهين على سبيل المثال ، الذى نشر فى الآونة الأخيرة كتابا بعنوان «المؤسسة الدولية وسلطة الدولة» International Institution and State Power دون أن يشير فيه أدنى اشارة إلى المنظمات الدولية ، بل إن معظم ماتناوله الكتاب بشأن النظم لا يأبه كثيرا بالمنظمات الدولية(١٢) ، وإن هذا التيار المتسم بالنزعة المؤسساتية الجديدة الذى يدعى كيوهين انتماءه ، إليه لايجافى فى الواقع مسلمات ومبادئ الواقعية ، وهذا يفسر نزوع هذا التيار إلي السعى نحو بعث الحياة فى عمليات التعاون بين الدول على غرار اقتصاديات السوق . بل وإن هذه النظرة الضيقة المحدودة والمفيدة أيضا بمنهج تكنوقراطى فى تناول العلاقات السياسية والاجتماعية ، تشجع على تفسيرات مجردة للأساس المنطقى الذى يقوم عليه التعاون بين الدول التى لاتدخل فى نطاق نظرية اللعبة . فالدول قوى فاعلة مستقلة تبحث عن تحقيق أقصى مايمكن من المنافع فى المحيط المتسم بالفوضى للسياسة الدولية ، وما المؤسسات إلا وسائل وذرائع تستخدمها الحكومات لدفع قوى تفاعلاتها ، وتحسين معلوماتها ، والتقليل إلى أدنى حد من تكاليفها والتقلبات السياسية لتبادلاتها . وهذه النظرة إلى الأشياء، تعد نظرة محافظة إلى أبعد حد ، من حيث أنها تفترض أن الواقع متسم بالعقلانية وأن أى ترتيب مهما كان مزعزعا قابل للتحديد فى شكل نظام ما ، أى باعتباره يعكس مجموعة من المبادئ ، والمعايير ، والقواعد ، والاجراءات التى تحكم عملية صنع القرار . ومن ثم ، فإن العلاقات بين الدولتين العظميين تصبح «نظاما أمنيا» . فطالما أن الحرب لم تنشب فى الأساس ، وأنه تم التغلب على الأزمات ، وأن سباق التسلح يتخذ شكلا يمكن تمييزه وإدراكه ، فإنه من اليسير عن طريق الاستدلال الوقوف على قيام نظام فى هذه الظاهرة . ومن ثم ، فإنه لايمكن دحض هذه الحجة طالما أن أي شكل من أشكال العلاقات الدولية التى تبدى قدرا يسيرا من الاتساق يشير إلى وجود قوى فاعلة انتهجت أسلوبا عقلانيا إلى أدنى حد، ومن ثم تطبق نفس المبادئ والممارسات المؤسساتية . وإذا ماتحتم أن تتغير طبيعة وشكل العلاقات بينها ، فإن انقطاع الاستمرارية يمكن أن يوصف دائما بأنه تغير فى «النظام» . وتعد هذه المفاهيم والنظريات المجردة انعكاسا آخر لميل علماء السياسة الأمريكيين إلى اعتبار الظواهر المعزولة عن غيرها موضوعات فريدة فى ذاتها وإلى اغفال البنيات (التنظيمات) الأساسية الضمنية التى تحدد ظهورها وتغيرها .و من ثم ، فإنه لاغرابة فى أن يكون التفكير فى أسباب النظم مقصورا على تحليل افتراضات مختلف المؤلفين بشأن الهيمنة الأمريكية .

نحو برنامج بحثى

من المعروف أن المنظمات الدولية لها مجموعة واسعة من الهياكل والتفويضات المؤسساتية . ومن ثم ، فإن مجرد وصفها لايلقى ضوءا على أساس التعاون المتعدد الجوانب أو الأشكال التى تتخذها ، وأنه لابديل لتحليل هذه الظاهرة السياسية تحليلا دقيقا وفهمها . كما أن القيام بتحليل تقليدى للوظائف التى تؤديها المنظمات الدولية

ليس كافيا . ويقول جاكوبسون ، الذى كثيرا مايتم الاستشهاد به فى هذا الصدد ، إن وكالات الأمم المتحدة أدوات ووسائل للتعاون الارادى أو الاختيارى بين الدول ، وأن النظام - فى هذا الإطار - يؤدى عددا من الوظائف ، هى : (١) جمع المعلومات ونشرها . (٢) إيجاد معايير عن طريق تبنى عدة تصريحات من المفترض أن تكون استرشادات للدول . (٣) ايجاد قواعد قانونية . (٤) الاشراف على تطبيق ماتتخذه من انفاقات ، (٥) خلق نشاطات عملية وفعالة بادارة برامج للمساعدات الفنية والمالية أو باستخدام قوات عسكرية(١٣) .

ومع ذلك ، فإن قائمة الوظائف هذه ليست كاملة نظرا لأنها تتغاضى عن الأبعاد السياسية للمنظمات الدولية وعن أبعاد سماتها التى تجعل منها قوى فاعلة ناضجة فى الحياة السياسية الدولية . ومن ناحية أخرى ، فإن هذه القائمة تتجاهل على وجه الخصوص ، دور المنظمات الدولية فى الدبلوماسية المتعددة الجوانب ، واستعادة النظام الدولى أو تطويره ، وخلق وتنمية ممارسات مؤسساتية . كما أنها تغفل الوظائف التى تقوم بها المنظمات الدولية والمتعلقة بالدفاع عن وضع ومكتسبات الموظفين المدنيين والدبلوماسيين العاملين فى نطاق هذه المؤسسات أو المشاركين فى نشاطاتها اليومية . فعلى سبيل المثال . نجد أن النظام عند جاكوبسون لايخوض فى مسألة الخلل الوظيفى فى المؤسسات وقدرة المنظمات الدولية على البقاء عندما تصبح الظروف التى أدت إلى نشوئها وتطورها غير سائدة .

وإن المنظمات الدولية ، ولاسيما مجلس الأمن ومنظمات بريتون وودز لاتلعب دورا فى الدفاع عن الهياكل السائدة للنظام الدولى وفقا لرغبات الدول الكبرى فحسب ، بل إنها تستطيع ، من خلال الديناميات الداخلية لعمليات صنع القرار فى أجهزتها التنفيذية وانتاج ونشر المعايير والمعرفة المطلوبين لنموها ، أن تلعب أيضا دورا مستقلا ذاتيا فى تطورها . فمن الواضح تماما أن المنظمات القائمة بين الحكومات تعتمد على الدول التى تنشئها وتمدها بالموارد التى تحتاجها لتواصل الوفاء بالمهام المنوطة بها . ومع ذلك ، فإنها أيضا مستودعات للمبادئ والمعايير التى تخلع على أماناتها العامة درجة من الاستقلال الذاتى السياسى . ولابد للمرء من أن يتذكر أيضا أن السلطة السياسية اللازمة لممارسة السلطة تكمن في حشد وتعبئة خيال جمعى تشكله الأساطير ، والرموز ، والقيم ، وأن المنظمات الدولية توفر هذا النوع من نقطة الالتقاء السياسى التى يمكن اعلان هذه التعبئة منها .

وهذا ينطبق بصفة خاصة على المجالات العلمية والفنية. وقد وجه بعض المؤلفين اهتمامهم إلى مفهوم «مجتمع المعرفة» ، أى جماعة الخبراء والباحثين الذين يؤثرون على قضايا السياسة الخارجية للدول وقرارتها(١٤) . إذ أن الدبلوماسية الدولية آخذة فى أن تصبح فنية بدرجة متزايدة ، ويتعين عليها أن تكون قادرة على الاعتماد على معرفة متخصصة للغاية . ومن هنا ، جاء المتخصصون الذين يحددون أين تقع المصالح القومية وماهى اجراءات صنع القرار التى يجب اتخاذها . وللبرهنة على هذه الفرضية ، فإن هؤلاء المؤلفين يشيرون إلى معاهدات مثل تلك المتعلقة بالبيئة . والتى من الواضح تماما أن العلماء يستشارون بشأنها على نطاق واسع ، حيث أنهم يساعدون فى تحديد موضوع المفاوضات والثوابت التى تحدد نطاق التعاون الدولى والنتيجة المنشودة .وجميع الدول الصناعية لديها شبكة شاملة تقريبا من الخبراء الثقات فى المجالات التى تجرى فيها المفاوضات الدولية . وعندما تستشيرهم الوزارات المعنية ، فإنه من المرجح أن يقدموا نفس الرد ، وبذلك يعززون تنمية التعاون الدولى وتطويره. ففى حالة بروتوكول مونتريال مثلا ، لعب العلماء دورا حاسما بفرضهم التزامات صارمة على الحكومات والصناعة، وذلك رغم أنهم لم يكونوا قادرين دائما على تقديم تحديد أو تعريف دقيق للظواهر المدركة ، ولاسيما فيما يختص بالعلاقة المتبادلة بين الشقوب فى طبقة الأوزون وكربونات الكلوروفلور (CFCS) . ومع أن الخبراء الذين يشتركون في وضع مسودات هذه الاتفاقيات ينتمون إلى معاهد بحث قومية ؛ إلا أنهم مرتبطون أيضا بشبكات التعاون العلمى الدولية ، وبالمنظمات الأهلية فى بعض الأحيان أيضا ، ولايمكن تحليل الأوضاع التى يتخذونها تحليلا سليما مالم نأخذ في الاعتبار صراعات القوى والمصالح المتعارضة والتى تشكل جزءا من التفاعل بين المجالات القومية والدولية عندما يتعلق الأمر بتحديد المعايير والسياسات . ومن ثم ، فإن «مجتمع المعرفة» لايؤثر فحسب على القرارات السياسية بحكم معرفتهم العلمية والثقافية المجردة والقاطعة والتى ترغب الحكومات فى الاعتماد عليها ، بل إنهم ضالعون - بحكم حقهم الشخصى - فى تنازعات المصالح وصراعات القوة بين القوى الفاعلة على المسرح الدولى .

إن المنظمات الدولية توفر الإطار المؤسساتى الرئيسى للمفاوضات الدبلوماسية المتعددة الجوانب ، وهذه فى الواقع

هى مهمة أجهزة نظام الأمم المتحدة ووكالاته المتخصصة ، وقد اقترح كاوفمان Kaufmann أن يستخدم مصطلح «دبلوماسية المؤتمرات» لوصف هذه النشاطات المتعددة الجوانب التى تجرى فى إطار أو تحت رعاية منظمات دولية(١٥) . وطبقا لما ذكره هذا المؤلف ، فى ١٩٨٥ ، فإنه قد عقد أكثر من ١١٫٠٠٠ مؤتمر فى نيويورك وجينيف فى إطار محافل الأمم المتحدة وحدها . وتعقد هذه المؤتمرات وفق قواعد اجرائية صارمة ، وتعد معالجتها سمة أساسية هامة للسياسة الدولية . وتستطيع هذه الاجتماعات انشاء مجموعة متخصصة لبحث موضوع بعينه كما يمكن أيضا وبنفس الدرجة أن تنخرط فى مناقشات مستفيضة ومتشعبة حول قضايا عامة . كما أنها تلعب دورا فى وضع المعايير ، ونشر القيم ، ومعالجة الرموز التى يمكن استخدامها لاضفاء الشرعية على العمل السياسى ، وفى توجيه برامج عمليات وقرارات الأمانات العامة لكل من المنظمات الدولية والمنظمات الأهلية وكذلك الحكومات . ويمكن القول بصفة عامة إن المفاوضات المتعددة الجوانب ، وخاصة فى المنظمات الدولية . ليست معنية فقط بالتعاون فيما بين الحكومات بشأن مسائل الأمن ، والاقتصاد ، والبيئة ، وحقوق الانسان ، والشئون الانسانية والاجتماعية ، بل إنها معنية أيضا بالوضع الاقتصادى والاجتماعى وصلاحيات الدبلوماسيين ، والموظفين المدنيين الوطنيين والدوليين ، وممثلى المنظمات الأهلية الذين يبعثون الحياة فى هذا المسرح السياسى . ومن ثم ، ومن هذا المنظور ، فإنه يتعين تحليل التنافس من أجل تصميم البرامج وادارتها بين أمانات المنظمات الدولية من ناحية ، ثم بينها وبين مؤسسات صنع القرار الوطنية من ناحية أخرى .

وفضلا عن ذلك ، فإن المنظمات الدولية تمارس أيضا نفوذا حاسما فى كثير من الأحيان على السياسة الدولية . وذلك بتشجيع الوصول إلى بيانات ومعلومات معينة ، وتيسير أو عرقلة الاتصالات بين المفاوضين ، واعطاء ميزة لوفود معينة ، والمساعدة فى التحكيم . وعلى الرغم من أن هذا الدور قد يبدو «فنيا» ، فإنه فى حقيقة الأمر دور سياسى بدرجة بارزة من حيث أنه يستطيع المساعدة فى دعم عمليات اضفاء الشرعية وحل أو ابقاء صراعات المصالح المنطوية على علاقات القوة ، وتوزيع السلع ، والقيم . وتقدم منظمة «الجات» مثالا تنويريا مفيدا فى هذا الصدد ، حيث تلعب أمانتها دورا لايستهان به فى مفاوضات جولة أوروجواى الراهنة ، حيث تسهم فى التحضير له وتقدمها وذلك من خلال الدراسات التى تعدها . كما أنها تطرح مقترحات للوصول إلى حلول وسط كلما تبدو الحكومات عاجزة عن الوصول إلى اتفاق . فمنذ عام ١٩٩٢ ، تركز المفاوضات الراهنة على اقتراح مقدم من الأمانة العامة للجات ، وهو الاقتراح المعروف باسم «وثيقة دنكل» والذى يحمل اسم مدير عام المنظمة .

وفى مثل هذه الظروف ، فإن الالمام بشىء عن الأعمال الداخلية للمنظمة وعلاقات مديرها العام مع الشركاء الأساسيين فى المفاوضات ربما يكون مفيدا تماما . فليس سرا أن المفاوضات الدولية تتأثر بالمحيط الذى تجرى فيه . ومن ثم ، فإنه لابد من التماس العذر أمام «ثقافة» كل منظمة، والتى تعكس مبادئها ومعاييرها المقررة والتفويض الخاص بها ، وطريقة نشوء هذا التفويض ، وتاريخ وتكوين أمانتها العامة . فمن الجلى ، أن المفاوضات لاتجرى فى منظمة «الجات» بنفس الطريقة التى جرى بها فى «مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية» . فعمليات صنع القرار ، التى تحكمها أيضا هذه الثقافة التى تخص المنظمة ، تختلف من منظمة دولية لأخرى ، حتى رغم أنهما قد يتناولان نفس الموضوع . وعلى سبيل المثال ، فإن الاجراءات المؤدية إلى وضع وإدارة برنامج تربوى يشترك فيه كل من منظمة اليونسكو والبنك الدولى ليست هى نفس الاجراءات فى المنظمتين .

ومن ثم ، فإن ادراك اتجاهات العلاقات الدولية المعاصرة ادراكا جيدا وماتنطوى عليه من صراعات وعلاقات تعاونية على السواء ، سيتطلب قدرا أكبر من البحث والتمحيص فى سوسيولوجيا الأمانات العامة للمنظمات الدولية ، وفى علاقاتها مع القوى الفاعلة الدولية الأخرى وخاصة ممثلى المصادر التمويلية الرئيسية ، وفى التنافس بين رؤساء المنظمات الدولية فى محاولاتهم ومساعيهم للحصول على التمويل ، وفى تأثير المحيط الذى تعمل فيه . ونظرا لتجاهل هذه المسائل عند التفكير فى المؤسسات الدولية ، فإنه سيتعين بذل الجهود لتوضيحها وتفسيرها إذا كان لابد لنا من فهم السلطة السياسية للمنظمات الدولية فهما أكثر جلاء .ومن ثم ، فإن إيجاد رد على هذه التساؤلات يعد أمرا ذا أهمية خاصة إذا ماكان للمرء أن يقبل الرأى القائل بأن السياسة الدولية آخذة فى أن تنتظم فى شكل مؤسسات بدرجة تزايدة وأن المنظمات الدولية تلعب دورا حاسما في هذه العملية .

ومن المسلم به الآن على نطاق واسع أن النموذج «الواقعى» - نظرا لأنه يركز الاهتمام على الدولة وخاصة

على دور الدول الكبرى - لايفسر تفسيرا كاملا النمط المتطور للعلاقات الدولية . فهناك الكثير جدا من الظواهر والعمليات السياسية التى تقع خارج نطاق مفاهيم وموضوعات البحث المتخذة على هذا النحو ، وذلك مثل : نهاية تنظيمات الأقطاب الثقافية التى ظهرت فى عصر الحرب الباردة ، حركات التكامل الاقليمى ، إحياء القبلية ، الحركات السكانية ، انتشار قوى فاعلة دولية جديدة ، الظواهر الاقتصادية والاجتماعية لعملية تخطى الحدود الوطنية وتجاوزها ، اضفاء صفة العالمية على القضايا السياسية . فالعلاقة بين نظرية العلاقات الدولية ودراسة الدولة من وجهة العلم السياسى التقليدى تتعرض الآن لعملية التحديد من جديد ، كما أن مفهوم «العلاقات الدولية» نفسه يواجه انتصارا لاذعا . ومن المسلم به الآن أن العلاقات بين التنظيمات المحلية والوطنية والدولية يجب أن تبحث بحثا دقيقا ، وأن التقسيم الصارم للمفاهيم والتخصصات بين مجالات الدراسة هذه لم تعد مفيدة أو مجدية . وسوف يتعين على أى مجال من مجالات الدراسة التى تتناول بدرجة متزايدة التفاعلات بين المستويات المحلية والاقليمية والدولية أن يشتمل على المنظمات والمؤسسات التى ستظهر أو توجد للتحكيم فى الصراعات وإدارة تبادل وجهات النظر بين هذه القوى الفاعلة السياسية التى تتخطى الحدود القومية . وعلى أية ، فإنه لن يتحقق أى تقدم بالمغالاة فى تقدير أهمية المفاهيم الوصفية مثل مفاهيم النظام وتعددية الجوانب .

الحواشى

١- ج. مارتين روشستر J. Martin Rochester ، «نهوض وأفول المنظمات الدولية كمجال للدراسة» ، منشور فى دورية المنظمات الدولية المجلد ٤٠ ، رقم ٤ ، خريف ١٩٨٦ ، صفحات ٧٧٧-٨١٣ .

٢- جون جيرار راجى John Gerard Rugge ، «تعددية الجوانب : تحليل لمؤسسة ما» ، دورية المنظمات الدولية ، ١ مجلد ٤٦ ، رقم ٣، ١٩٩٢ ، ص ٦٢ .

٣- أوران ر. يونج Oran R. Young ، التعاون الدولى ، إقامة النظم فى مجال الموارد الطبيعية والبيئة . لندن : مطبعة جامعة كورنيل ، ١٩٨٩ ، ص ٦٢ ومابليها .

٤- هذا هو على الأقل التعريف الذى ورد فى القاموس الفرنسى Grand Robert .

٥- ستيفن كراسنر Stephen D. Krasner فى الكتاب الذى قام بتحريره مقال بعنوان النظم الدولية ، لندن ، مطبعة جامعة كورنيل ، ١٩٨٣ ، ص١ ، انظر أيضا الصراعات الرئيسية ، دول العالم الثالث فى مواجهة حركات التحرر الشاملة بيركلى ، مطبعة جامعة كاليفورنيا ، ١٩٨٥ ، ص .

٦- التعاون الدولى ، النظم الخاصة بالموارد الطبيعية والبيئة ، لندن ، مطبعة جامعة كورنيل ١٩٨٩ ص١٢ .

٧- النظم العالمية ، الاجراءات والتعبير ، التحررية الكامنة فى نظم الحرب. فى مؤلف كراسنر عن النظم الدولية، المرجع السابق ص ١٩٦ .

٨- د.ج بونشالاو ر. هوبكنز .DJ Puchala & R. Hopkins ، النظم الدولية : دورس مستفادة من التحليل الرشيد» . فى الكتاب الذى حرره كراسنر بعنوان النظم الدولية ، المرجع السابق ص ٦٣ .

٩- يونج ، المرجع السابق ص ١٣ .

١٠- روبرت كيهوهين .Robert O Keohane ، تعددية الجوانب ، برنامج للبحث ، فى المجلة الدولية المجلد ٣٥ ، رقم ٤ ، ١٩٩٠ ، ص ٧٣٢-٧٣٣ .

١١- فى هذا الخصوص ، انظر المنظمات الدولية ، المجلد ٤٦ ، رقم ٣ ، صيف ١٩٩٢ ، والذى خصص للحوار الذى أقيم عن تعددية الجوانب وبخاصة المقالة التى كتبها جون جيرار رجى بعنوان «تعددية الجوانب : تشريح لمؤسسة ما» ص ٥٦١-٥٩٨ .

١٢- بولدر ، كولومبيا ، مطبعة وست ڤيو ، ١٩٨٩ .

١٣- هارولد ك. جاكوبسون Harold K. Jacobson «نظام الأمم المتحدة فى التسعينات : الفرص والتحديات» فى المجلة الدولية المجلد ٣٥ خريف ١٩٩٠ ، ص ٧٧١ ، وانظر أيضا شبكة التعاون المشترك : المنظمات الدولية والنظام السياسى العالمى . نيويورك Kropf ، ١٩٨٤ .

١٤- انظر عن هذا الموضوع المنظمات الدولية ، مجلد ٤٦ ، رقم ١ ، شتاء ١٩٩٢ .

١٥- يوهان كارفمان Johan Kaufman ، مؤتمر عن الدبلوماسية ، كلوير Kluwer ، ١٩٨٨ .